

# منظمات حقوقية: حبس الروبي للمرة الرابعة يكشف زيف الحوار الوطني



الثلاثاء 20 سبتمبر 2022 10:10 م

أصدرت 7 منظمات حقوقية مستقلة بياناً مشتركاً أدانت فيه اعتقال الناشط السياسي والقيادي في حركة 6 أبريل، شريف الروبي، بعد ثلاثة أشهر فقط من الإفراج عنه، بعد حبس احتياطي دام عام ونصف عام.

وأكدت المنظمات أن استمرار هذه الممارسات يَجْدُب ادعاءات البعض بشأن انفراده حقوقية في مصر، ويتنافى مع ما يقال بشأن سعي لجنة العفو الرئاسي للإفراج عن المحبوسين السياسيين.

وتضمنت قائمة المنظمات الموقعة على البيان، كلا من، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، ومركز النديم، والجبهة المصرية لحقوق الإنسان، وكوميتي فور جستس، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومبادرة الحرية، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير.

وأكد البيان أن الحبس الاحتياطي للناشط شريف الروبي يعد بمثابة تهديد صريح لكل من تم الإفراج عنهم مؤخراً كما أنه إشارة إلى خطر تعرضهم للاعتقال مجدداً.

وأعربت المنظمات الحقوقية عن خشيتها من أن متابعة اعتقال النشطاء السياسيين والحقوقيين يتنافى مع الخطاب المعلن من قبل السلطات الحالية حول وجود نية لحوار وطني وسياسي جاد، ويعطي إشارة خطر عن وضع حرية الرأي والتعبير في مصر، قبيل المؤتمر الدولي للمناخ (COP27) المقرر انعقاده في مصر نوفمبر المقبل.

وأكد البيان أن تصريحات الروبي قبل إعادة اعتقاله، تعكس حجم الانتهاكات الواقعة على المواطنين والمواطنات نتيجة التعبير عن الرأي سلمياً، فالأمر لا يتوقف عند تقييد الحرية لشهور أو سنوات، وما يصاحبه من انتهاكات تتعلق بالحقوق الأساسية أثناء فترة الاحتجاز، أو التعرض للاختفاء القسري والتعذيب وإساءة المعاملة، إنما تصل الانتهاكات حد المنع من العمل، وتقييد الحق في حرية التنقل، والاستيقاف غير القانوني.

ودعت المنظمات الموقعة على البيان السلطات الحالية إلى وقف هذه الممارسات الممنهجة بحق المخلي سبيلهم، وتحمل مسؤولياتها في تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة انتهاك حقوقهم.

وأكدت المنظمات أن ما تعرض له شريف الروبي، وما يواجه جميع النشطاء المخلي سبيلهم من خطر وتهديد، يدحض تماماً أي ادعاءات بأن ثمة انفراده حقيقية في مصر، ويتعارض تماماً مع المجهودات المعلنة للجنة العفو الرئاسي في سعيها للإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وشددت المنظمات على أن جميع المفرج عنهم مؤخراً في إطار مبادرة العفو الرئاسي تحت تهديد صريح، ومعرضون لخطر القبض عليهم مجدداً، ومثل هذه الممارسات تعصف تماماً بأي أمل في الحوار الوطني الجاري حالياً، وتحسم الرأي الذي يدعي عدم جديته، وتعيد التفكير في مدى جدية السلطات الحالية بشأن تحسين وضع حقوق الإنسان في مصر استعداداً لمؤتمر المناخ.

وجرى اعتقال الناشط السياسي شريف الروبي يوم 16 سبتمبر الجاري، من أمام أحد الفنادق في وسط القاهرة، وبعد إخفائه لمدة يوم، ظهر الروبي في نيابة أمن الدولة وتم التحقيق معه على ذمة القضية رقم 1634 لسنة 2022 بتهمة نشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية.

وكان الروبي قضى قرابة العام ونصف من الحبس الاحتياطي في الفترة بين ديسمبر 2020 ومايو 2022 على خلفية الاتهامات نفسها، في القضية رقم 1111 لسنة 2020 أمن دولة

ليصبح احتجازه هذه المرة الرابع من نوعه، إذ تم القبض عليه للمرة الأولى في 2015 بتهمة خرق قانون التظاهر، ثم في 6 أبريل 2018 في محافظة الإسكندرية -شمال مصر-، حين اختفى لمدة 8 أيام قبل العرض على نيابة أمن الدولة العليا في 16 من الشهر نفسه للتحقيق معه على ذمة القضية 621 لسنة 2018 حصر أمن دولة

وفي 22 يوليو 2019 وبعد قرابة عام ونصف من الحبس الاحتياطي، قررت محكمة جنايات القاهرة إخلاء سبيل الروبي بتدابير احترازية

يذكر أن شريف الروبي كان يتوقع إعادة اعتقاله مجددًا، إذ صرح في مداخلة لقناة الجزيرة يوم 4 سبتمبر الجاري قائلا: في الشارع نعاني أمنياً، ومن الممكن في أي وقت أن تقابل أمين شرطة ويتعرف عليك ويحتجزك ويتجه بك مباشرة للأمن الوطني ليقرر هل يتركك أو يتم احتجازك مرة أخرى

وأضاف الروبي: أي معتقل سياسي بغض النظر عن انتمائه أو توجهه يخرج من السجن في وضعية سيئة جداً، إن كان صاحب عمل أو مالك شركة يتوقف عمله لأن الدولة والأجهزة الأمنية تحاربه، أصحابه وأقاربه منه يحاولون تجنبه كي لا يتعرضوا لمشكلات أمنية

وعن المعاناة التي يلاقيها المحلي سبيلهم، قال الروبي في المداخلة نفسها: نعاني من مشكلات كثيرة منها الضائقة المادية وعدم وجود عمل